بنك الاستثمار القومي

قطاع الاستثمار والموارد

الدعم الفني للاستثمار

مؤشرات الاقتصاد المصري

مارس ٢٠٢٥

المحتويات

مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (سنوي) ---------- ٢
- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي) ---------- ٢

مؤشرات الأسعار المحلية
- معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين ---------- ٣
- معدل التضخم الأساسي ---------- ٣
- أسعار أهم السلع الغذائية ---------- ٤

مؤشرات القطاع الخارجي
- عجز الميزان التجاري ---------- ٤
- ميزان المعاملات الجارية ---------- ٥

مصادر النقد الاجنبي
- حصيلة الصادرات ---------- ٥
- عائدات هيئة قناة السويس ---------- ٦
- الإيرادات السياحية ---------- ٦
- صافي الاستثمار الأجنبي المباشر ---------- ٧
- تحويلات المصريين العاملين بالخارج ---------- ٧

مؤشرات المالية العامة
- العجز الكلي ---------- ٨
- الإيرادات الضريبية ---------- ٨

مؤشرات مالية الحكومة
- الدين المحلي ---------- ٩
- الدين الخارجي المصري ---------- ١٠

مؤشرات القطاع المالي والنقدي
- السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي ---------- ١٠
- نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية ---------- ١١
- التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك ---------- ١١
- صافي الاحتياطيات الدولية ---------- ١٢
- تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض ---------- ١٢
- مؤشرات البورصة المصرية ---------- ١٣
- الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة ---------- ١٣

مؤشرات السكان والعمل
- تعداد السكان ---------- ١٤
- معدل البطالة ---------- ١٤

أولا: مؤشرات الاقتصاد الكلي

مؤشرات الاقتصاد الحقيقي

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

صرحت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتعاون الدولي، أن الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري سجل مُعدّل نمو ٢,٤٪ خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٣-٢٠٢٤، وهو ما ساهم في وصول معدل النمو السنوي إلى ٢,٤ ٪ مُقارنة بمُعدّل نمو ٣,٨٪ في العام المالي السابق ٢٢-٢٠٢٣، تأثّرًا بالصدمات الخارجيّة المُتتالية والتوترات الجيوسياسية، كما توقع البنك الدولي بلوغ معدل النمو الاقتصادي لمصر ٤,٢٪ عام ٢٤-٢٠٢٥. وتوقعت وكالة ستاندرد اند بورز انتعاش الاقتصاد المصري إلى ٤,٢٪ في الفترة من ٢٠٢٥ حتى ٢٠٢٧، مدفوعًا بتعديل سعر الصرف وتخفيف أسعار الفائدة.

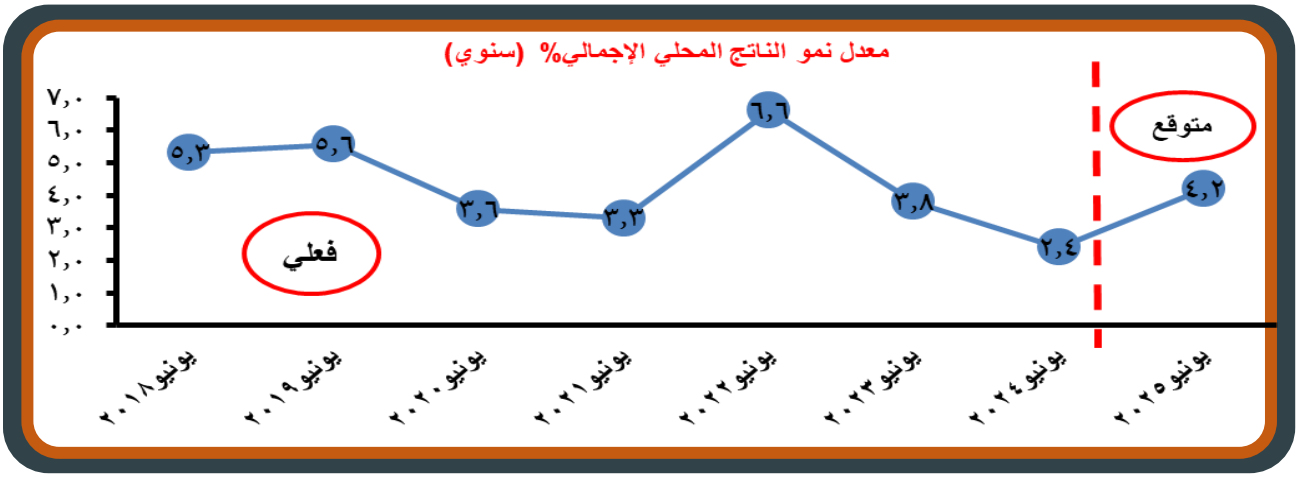

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (ربع سنوي)

أعلنت وزارة التخطيط والتعاون الدولي، عن ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري لنحو ٣,٥٪ خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، مقارنة بمعدل ٢,٧٪ في الربع المناظر للعام المالي السابق. وأرجعت الوزارة هذا النمو إلى السياسات الإصلاحية التي اتخذتها الحكومة بهدف استعادة استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز حوكمة الاستثمارات العامة وقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل الي ٨,٣٣ تريليون ج مصري في السنة المالية ٢٣- ٢٤، مقابل ٨,١٤ تريليون جنيه في العام المالي ٢٢-٢٣، ونحو ٧,٨٤ تريليون جنيه في العام المالي ٢١-٢٠٢٢.

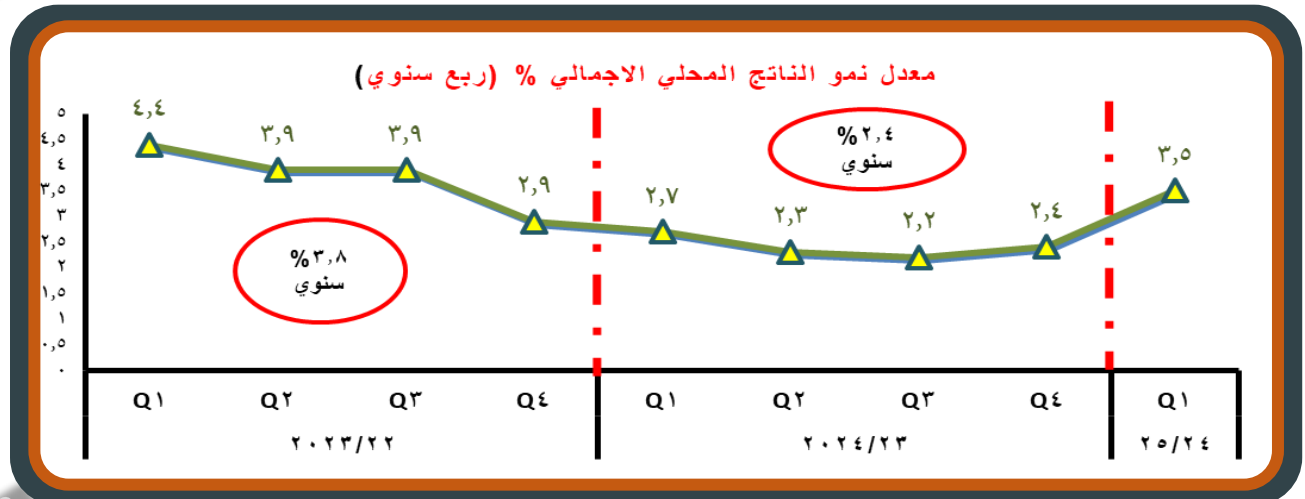

مؤشرات الأسعار المحلية

معدل التضخم وفقا لأسعار المستهلكين

كشف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن تراجع معدل التضخم السنوي لأسعار المستهلكين في المدن المصرية إلى ١٢,٨٪ في فبراير ٢٠٢٥، وذلك من ٢٤٪ في يناير ٢٠٢٥، وعلى أساس شهري هبط التضخم بالمدن إلى ١,٤٪ في فبراير٢٠٢٥ من ١,٥٪ في يناير٢٠٢٥، وذلك لانخفاض مجموعة الخضراوات ٨,٢٪ واستقرار مجموعة المياه والكهرباء والغاز، وتسجيل زيادات طفيفة في مجموعات الحبوب والخبز واللحوم والدواجن والفاكهة عند ٠,٨٪ و٣,٢٪ و٣٪ على الترتيب.

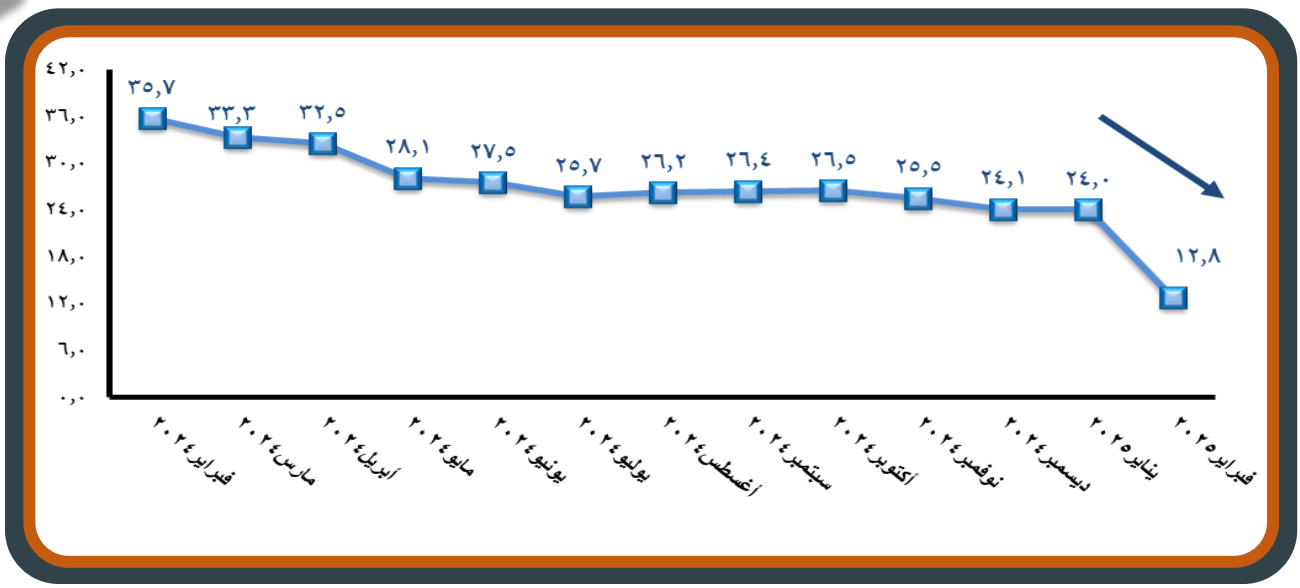

معدل التضخم الاساسي

أظهرت بيانات البنك المركزي المصري، أن معدل التغير الشهري في الرقم القياسي الأساسي لأسعار المستهلكين، الذي يعده البنك المركزي، بلغ ١,٦٪ في فبراير ٢٠٢٥ مقابل ١٣,٢٪ في فبراير ٢٠٢٤ و١,٧٪ في يناير ٢٠٢٥. وعلى أساس سنوي، سجل معدل التضخم الأساسي ١٠٪ في فبراير ٢٠٢٥ مقابل ٢٢,٦٪ في يناير٢٠٢٥.

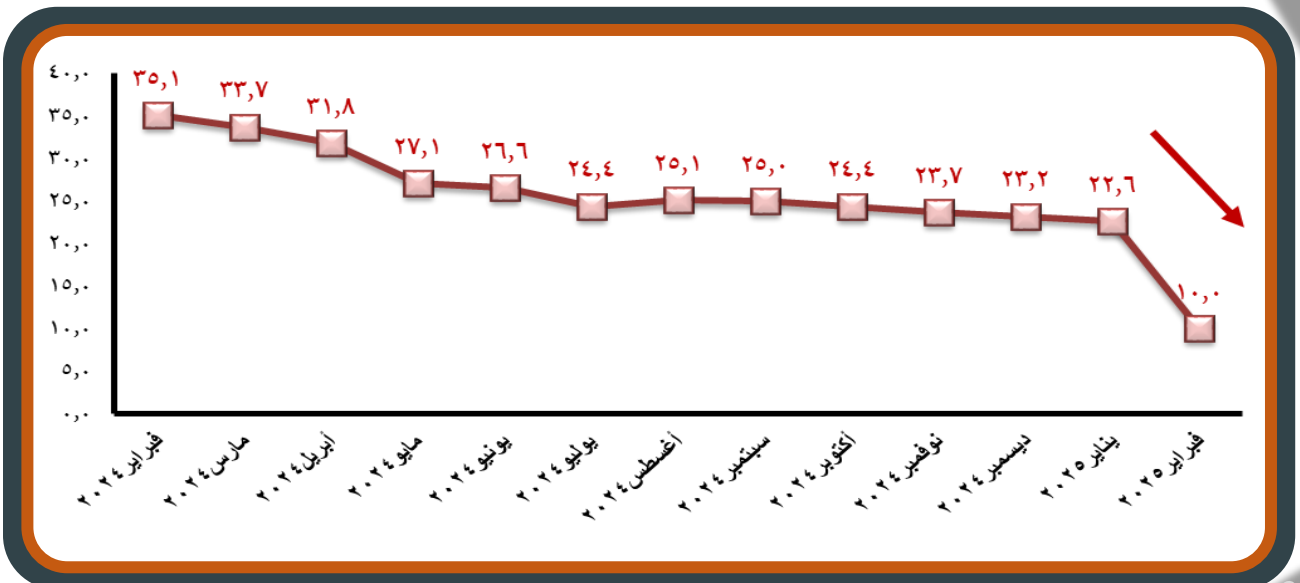

أسعار أهم السلع الغذائية

رصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بورصة أسعار أهم السلع الغذائية في ضوء بيانات الشهر الحالي والشهر المقابل للشهر الحالي من السنة السابقة، ونسب التغير السنوية لهذه الأسعار، والتي أظهرت ارتفاع متوسط أسعار كافة السلع الغذائية في شهر يناير ٢٠٢٥ عن سعرها في نفس الشهر من العام السابق.

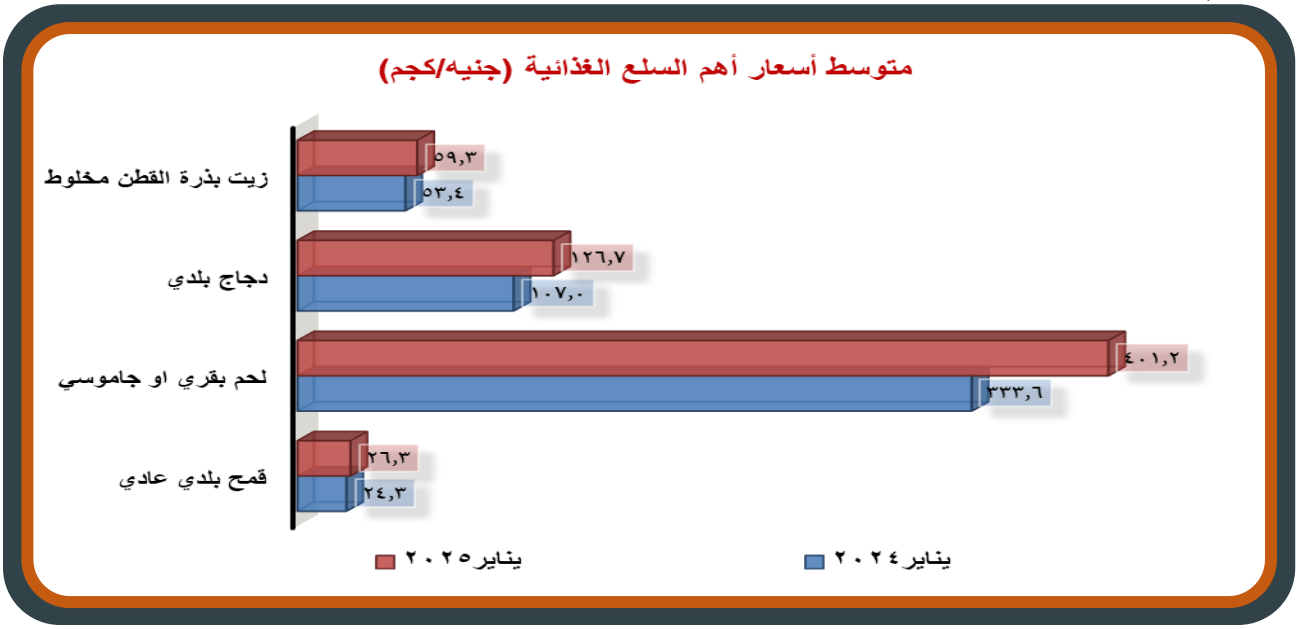

مؤشرات القطاع الخارجي

عجز الميزان التجاري

أفادت بيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري لمصر خلال نوفمبر٢٠٢٤ إلى ٣,٧١ مليار دولار مقابل ٣,٦٩ مليار دولار في نوفمبر ٢٠٢٣، بنسبة ٠,٥٪ خلال نوفمبر ٢٠٢٤ على أساس سنوي.

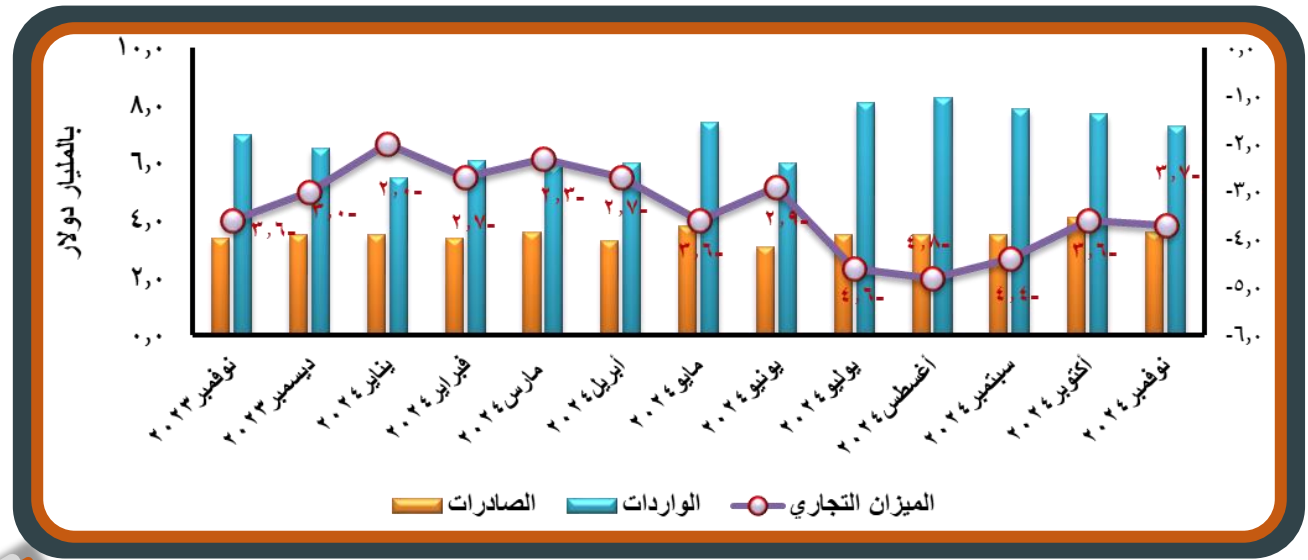

ميزان المعاملات الجارية

أعلن البنك المركزي المصري، اتساع عجز ميزان المعاملات الجارية في مصر لنحو ٥,٩ مليار دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٤-٢٠٢٥، مقابل ٢,٨ مليار دولار في نفس الفترة من العام المالي ٢٣-٢٠٢٤، ويرجع ذلك لارتفاع العجز في الميزان التجاري بنحو ٦,١ مليار دولار، وتراجع الفائض في ميزان الخدمات بمعدل ٢٢,١ ٪ ليقتصر على نحو٤,١ مليار دولار كنتيجة أساسية لتراجع إيرادات رسوم قناة السويس، وقد حد من تفاقم هذا العجز ارتفاع التحويلات الجارية بمعدل ٨٤,٧٪ لتصل لنحو ٨,٤ مليار دولار، مدفوعة بتصاعد تحويلات المصريين العاملين بالخارج والتحسن في الإيرادات السياحية.

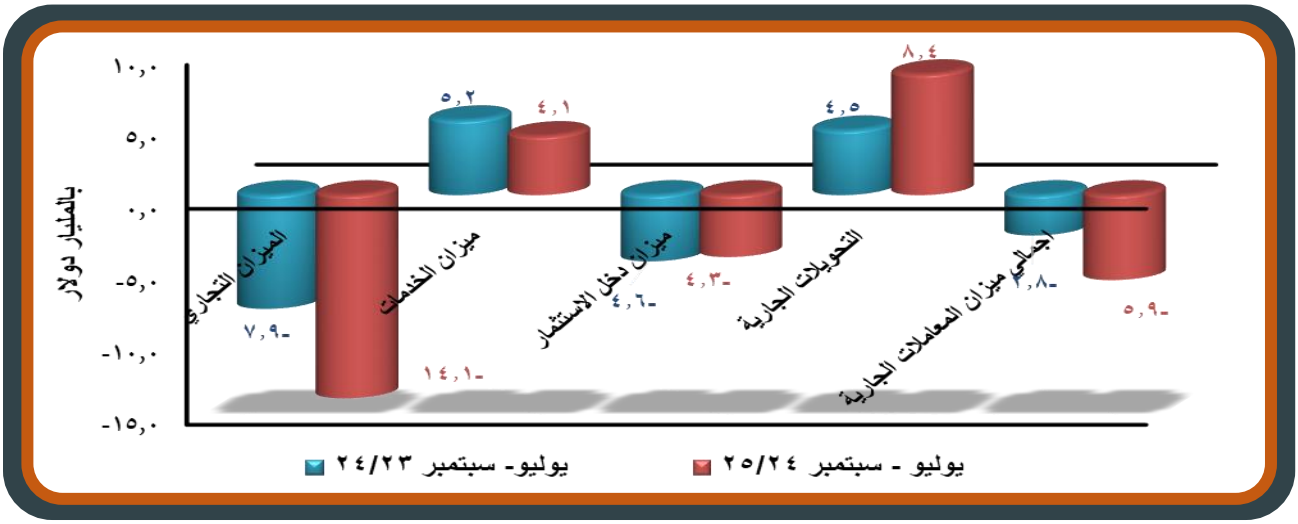

مصادر النقد الاجنبي

حصيلة الصادرات

أظهر تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، أن حصيلة الصادرات المصرية السلعية غير البترولية سجلت ارتفاعا بنحو ١,٢مليار دولار لتبلغ نحو ٧,٩ مليار دولار مقابل ٦,٧ مليار دولار بنفس الفترة من العام الماضي. وقد تركز الارتفاع في الصادرات من الفواكه الطازجة أو المجففة، والالومنيوم ومصنوعاته، وخضر طازجة أو مبردة أو مطبوخة وأسلاك وكابلات.

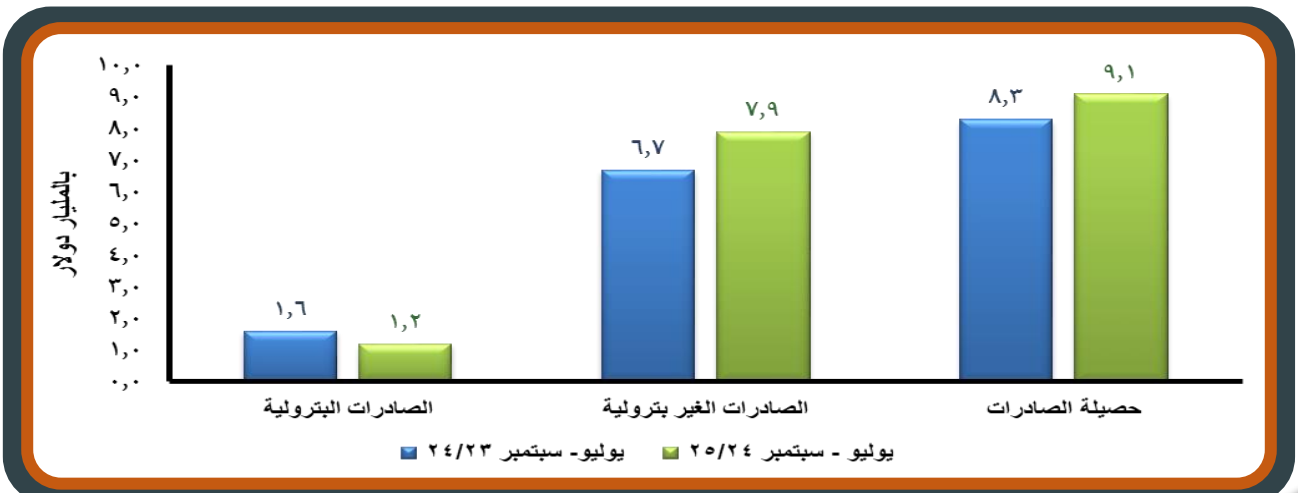

عائدات هيئة قناة السويس

كشف تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، انخفاض إيرادات رسوم المرور في قناة السويس بمعدل٦١,٢٪ لتسجل نحو ٩٣١,٢مليون دولار مقابل نحو ٢,٤ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق، وذلك لانخفاض الحمولة الصافية بمعدل ٦٨,٤٪ لتقتصر علي ١٢٧,٢ مليون طن وكذلك انخفاض عدد السفن العابرة بمعدل ٥١٪ ، الأمر الذي يرجع لاستمرار التوترات التي تشهدها حركة الملاحة في البحر الأحمر، مما اضطر العديد من شركات الشحن التجارية لتحويل مسارها لممرات بديلة.

الإيرادات السياحية

وفقا لتقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، ارتفعت الإيرادات السياحية بمعدل ٨,٢ ٪ لتسجل نحو ٤,٨ مليار دولار مقابل نحو ٤,٥ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق ، وذلك لارتفاع عدد الليالي السياحية لتسجل ٥١,٦ مليون ليلة سياحية، مقابل ٤٧,٧ مليون ليلة سياحية في الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

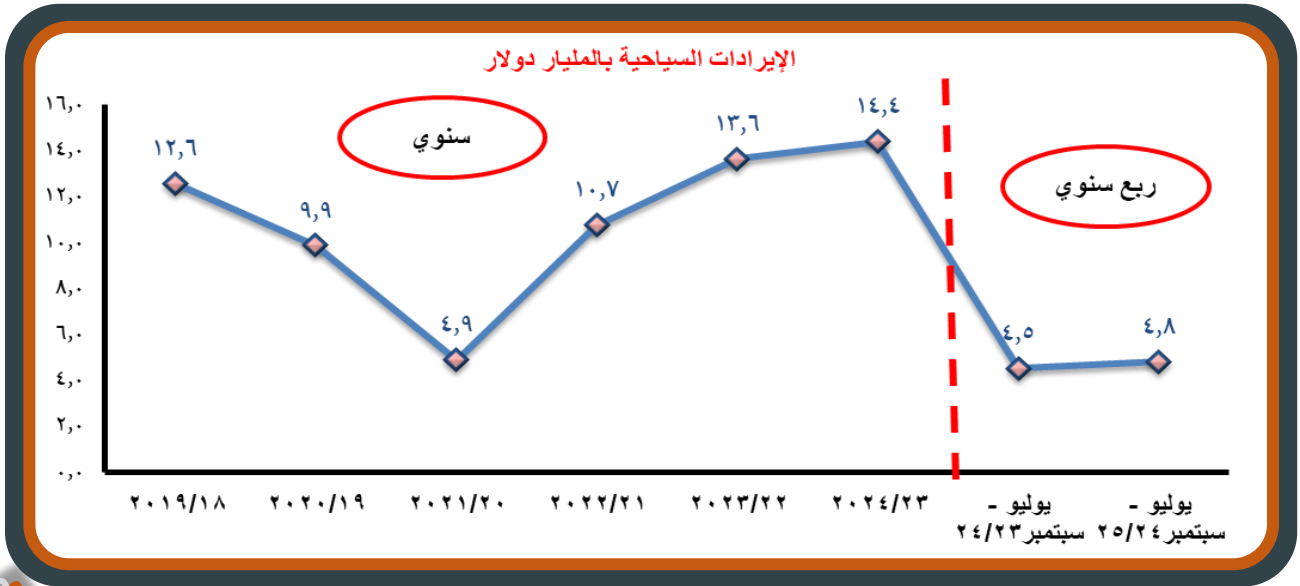

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر

أوضح تقرير أداء ميزان المدفوعات خلال الربع الأول (يوليو-سبتمبر) للعام المالي ٢٤-٢٠٢٥ الصادر من البنك المركزي، أن الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر سجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢,٧ مليار دولار مقابل نحو ٢,٣ مليار دولار خلال نفس الفترة المناظرة من العام المالي السابق.

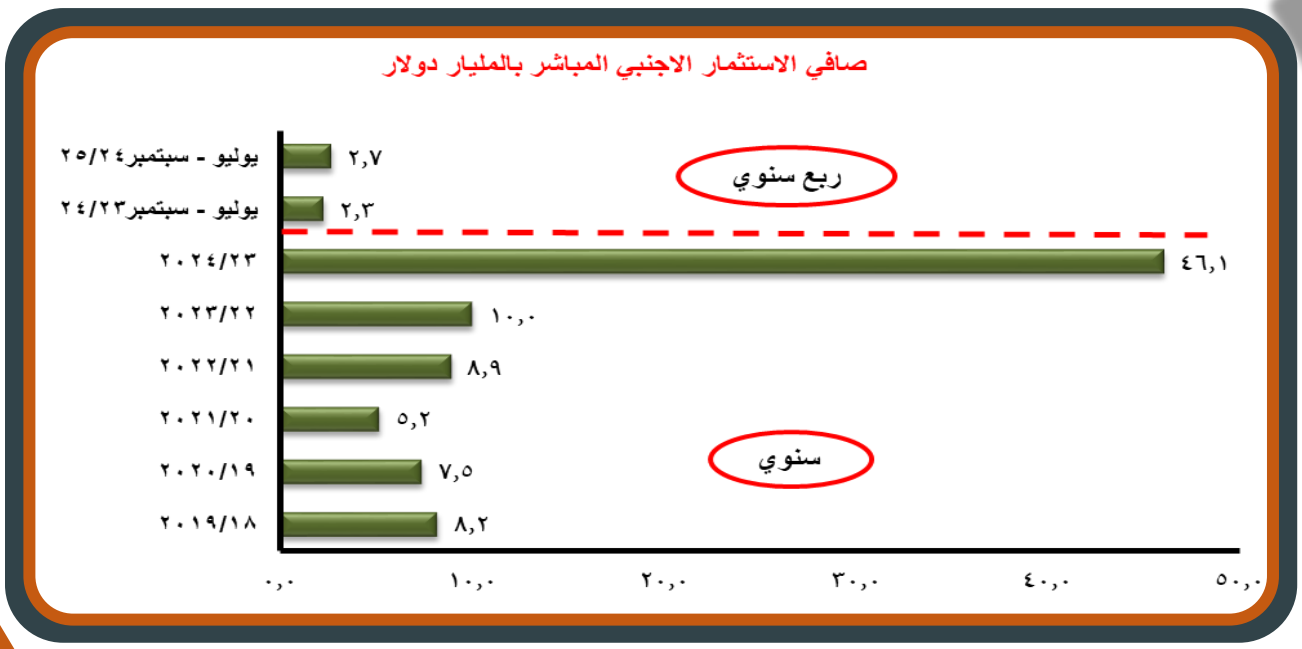

تحويلات المصريين العاملين بالخارج

أعلن البنك المركزي المصري، أن تحويلات المصريين العاملين بالخارج حققت قفزات متتالية عقب الإجراءات الإصلاحية في مارس ٢٠٢٤ حيث ارتفعت خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٤ لتصل إلى ٣,٢ مليار دولار (مقابل نحو ١,٦ مليار دولار خلال شهر ديسمبر ٢٠٢٣). كما شهدت التحويلات خلال الفترة (من يوليو: ديسمبر ٢٠٢٤) ارتفاعاً بمعدل ٨٠,٧٪ لتصل إلى نحو ١٧,١ مليار دولار (مقابل نحو ٩,٤مليار دولار). وعلى مستوي السنة الميلادية ٢٠٢٤، سجلت التحويلات ارتفاعاً بمعدل ٥١,٣٪ لتصل إلى نحو ٢٩,٦ مليار دولار (مقابل نحو ١٩,٥ مليار دولار خلال العام السابق ٢٠٢٣).

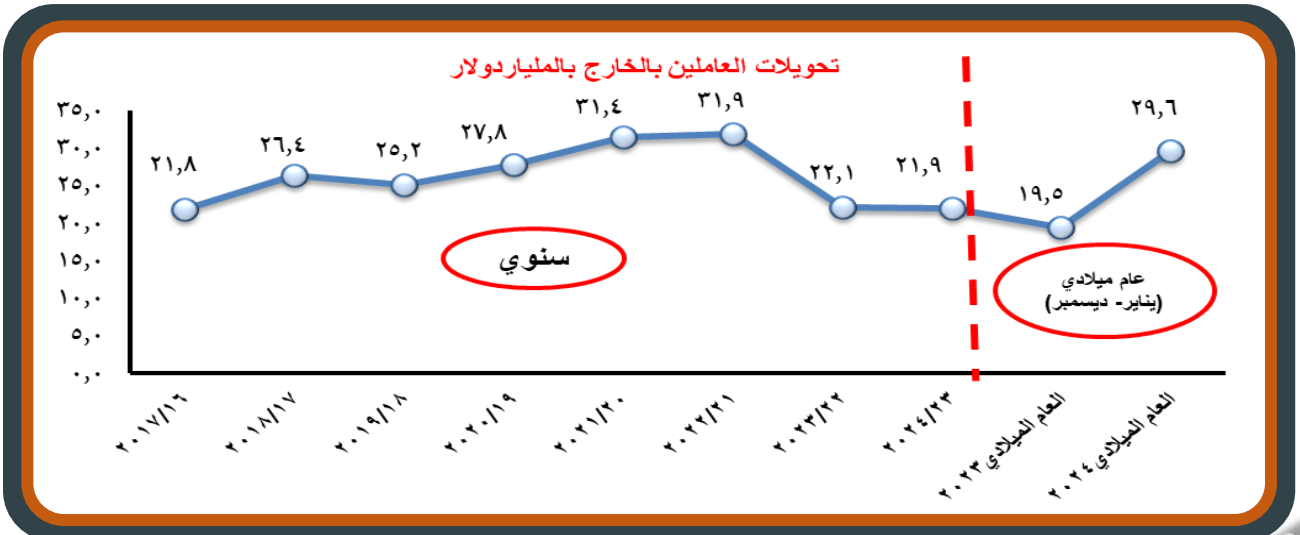

مؤشرات المالية العامة

العجز الكلي

وفقا لتقرير صادر عن وزارة المالية، صرح وزير المالية المصري، عن تراجع العجز الكلي لموازنة الدولة المصرية بنحو ٩٢ مليار جنيه، خلال الفترة من يوليو وحتى نهاية نوفمبر٢٠٢٤، ليصل إلى ٥٦٠,٦ مليار جنيه ما يعادل ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل ٦٥٢,٧ مليار جنيه ما يعادل ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ذاتها من العام السابق عليه.

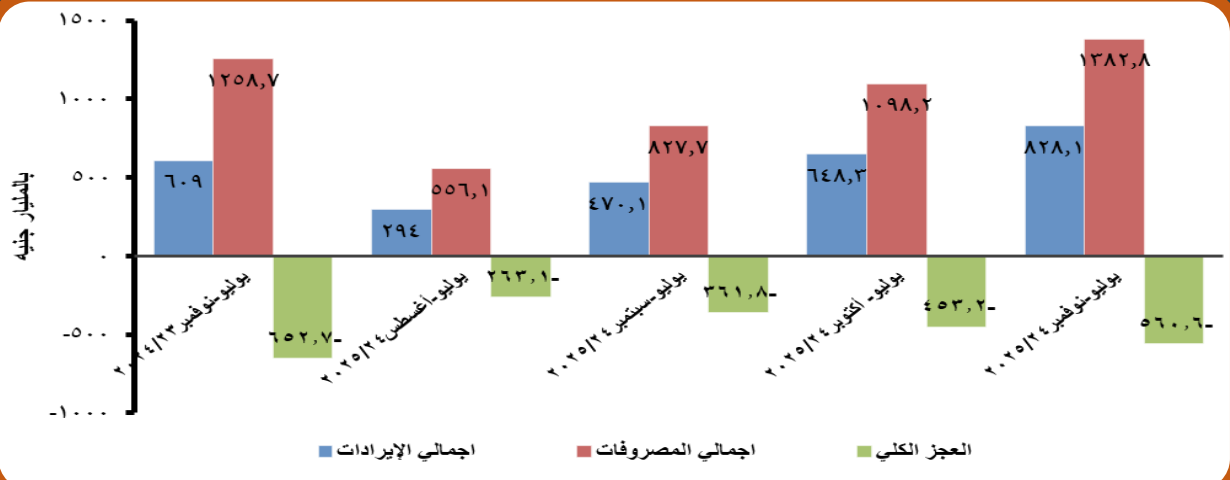

الإيرادات الضريبية

كشفت أحدث التقارير الصادرة عن وزارة المالية، أن إيرادات مصر الضريبية ساهمت خلال أول ٥ أشهر بميزانية العام المالي ٢٤-٢٠٢٥ (يوليو : نوفمبر ٢٠٢٤) بنسبة ٨٦,٢٪ من إجمالي إيرادات الدولة، وبلغت نحو ٧١٤,٣ مليار جنيه مقارنة بنحو ٥١٦,١ مليار جنيه بنفس الفترة من العام المالي السابق، وترى وزارة المالية أن الارتفاع الملحوظ في الإيرادات الضريبية يأتي في ضوء تعافي النشاط الاقتصادي وحل أزمة النقد الأجنبي، بالإضافة إلى مساهمة ميكنة النظم الضريبية في تطوير الإدارة الضريبية وزيادة الحصيلة وتوسيع القاعدة الضريبية.

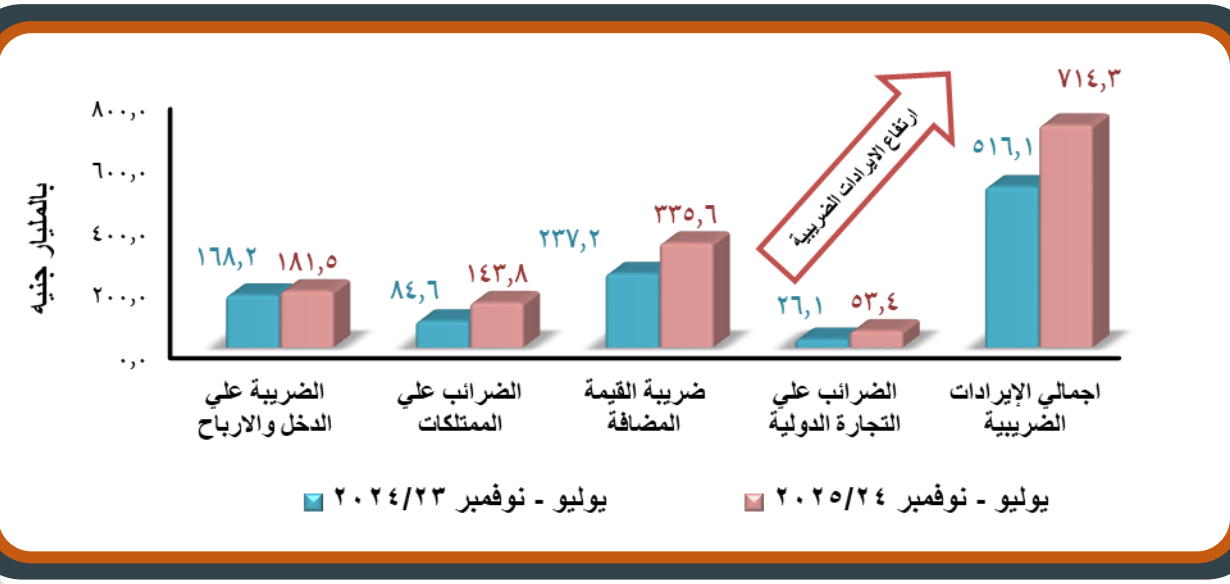

مؤشرات مالية الحكومة

الدين المحلي

ارتفع الدين المحلي المصري بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤ بنسبة ٩ ٪ ليصل إلى ٩,٥١٥ تريليون جنيه، مقابل ٨,٧٢ تريليون جنيه خلال يونيو٢٠٢٤، بحسب البيانات المنشورة على موقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي المصرية. وقد انخفض الدين المحلي المصري بنهاية يونيو ٢٠٢٤ بنسبة ٢,٧ ٪، ليبلغ ٨,٧٢ تريليون جنيه، مقابل ٨,٩٦٥ تريليون جنيه خلال مارس ٢٠٢٤.

الدين الخارجي المصري

وفقا لبيان صادر عن البنك المركزي المصري، ارتفع إجمالي الدين الخارجي على مصر لنحو ١٥٥,٢٠٤مليار دولار بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مقارنة بنحو ١٥٢,٨٨٥ مليار دولار بنهاية يونيو ٢٠٢٤ أي بزيادة بنحو ٢,٣١٩ مليار دولار في ثلاثة أشهر.

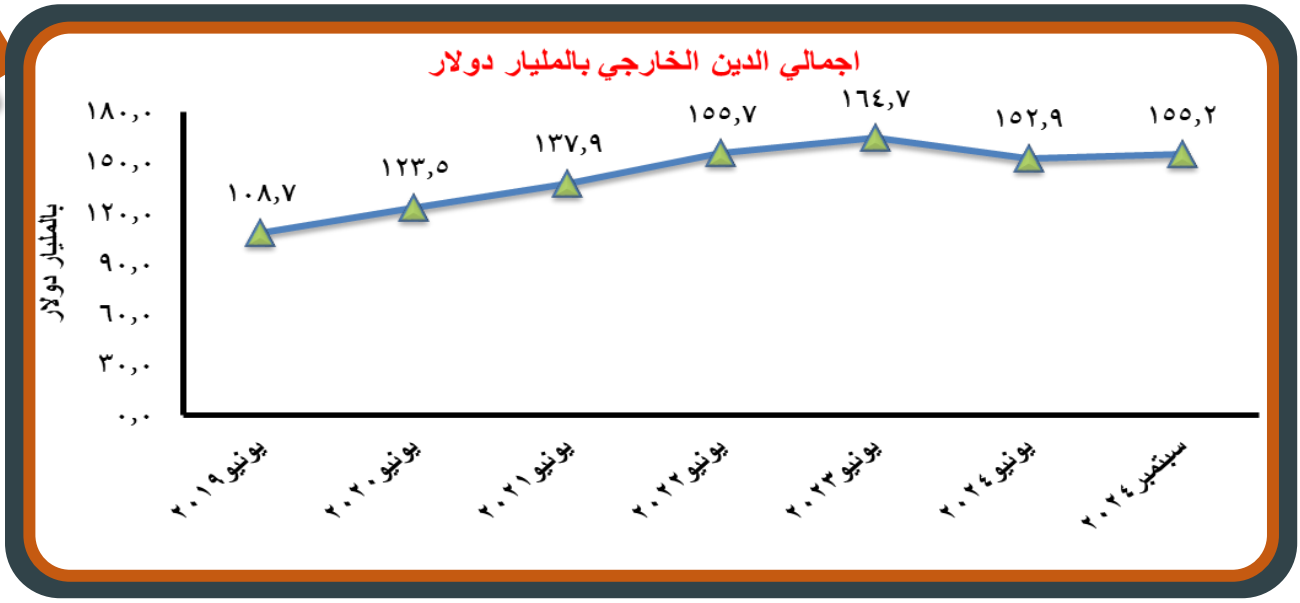

مؤشرات القطاع المالي والنقدي

السيولة المحلية وانعكاسها على اشباه النقود والمعروض النقدي

كشفت أحدث بيانات صدرت عن البنك المركزي المصري، ارتفاع السيولة المحلية لتبلغ ١١,٠٨٢ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٠,٨٩٥ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٤، وسجل المعروض النقدي بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤ نحو ٢,٧٦١ تريليون جنيه مقابل ٢,٧٠٥ تريليون جنيه بنهاية أغسطس٢٠٢٤.

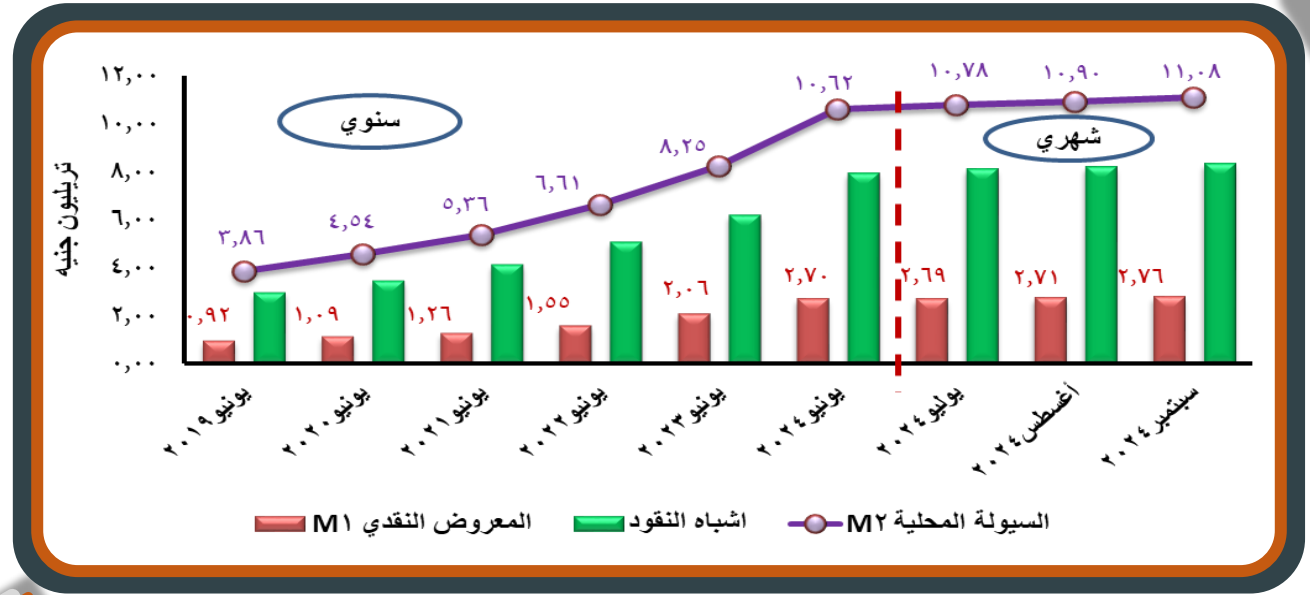

نمو اجمالي الودائع الحكومية وغير الحكومية

أعلن البنك المركزي في نشرته الإحصائية الشهرية، عن ارتفاع ودائع عملاء البنوك بالقطاع المصرفي لتسجل ١٢,٨٩١ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤، مقابل ١٢,٥٣٤ تريليون جنيه بنهاية أغسطس٢٠٢٤، وأن الودائع انقسمت إلى ودائع حكومية بقيمة ٢,٨٣٨ تريليون جنيه وودائع غير حكومية بقيمة نحو ١٠,٠٥٣ تريليون جنيه.

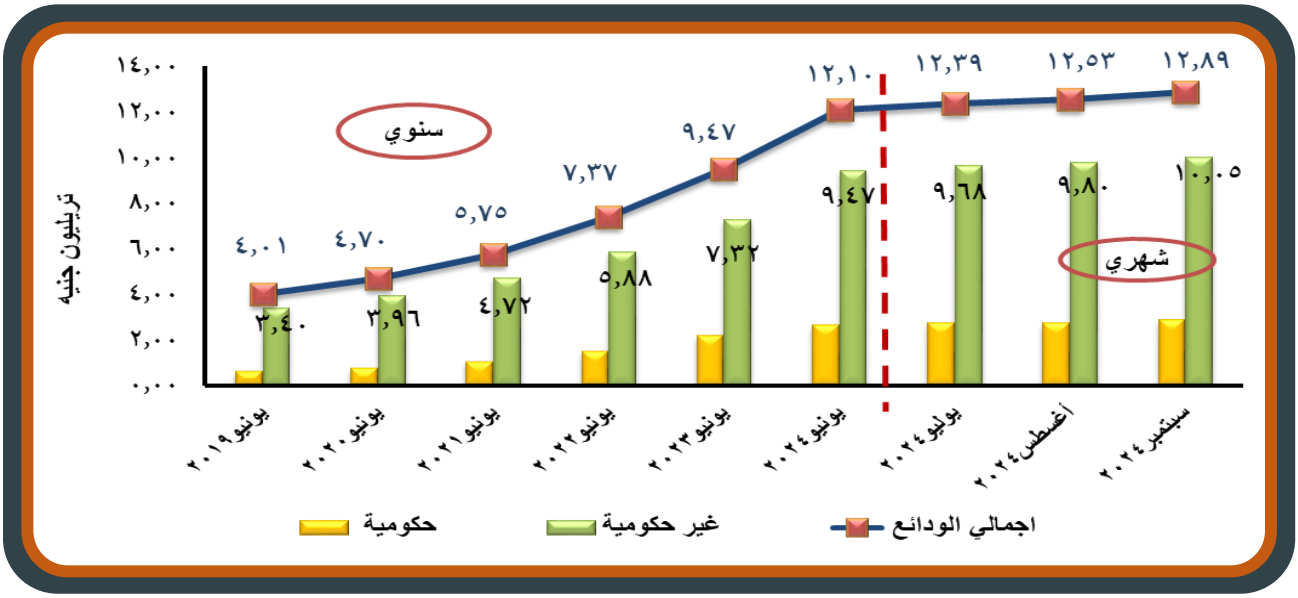

التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء من البنوك

كشفت النشرة الإحصائية الشهرية للبنك المركزي عن ارتفاع أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك إلى ٧,٨٠٠ تريليون جنيه بنهاية سبتمبر ٢٠٢٤ مقابل ٧,٤٩٢ تريليون جنيه بنهاية أغسطس ٢٠٢٤، وأن أرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك لغير الحكومة بلغت ٣,٨٢٢ تريليون جنيه وأرصدة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للحكومة بلغت نحو ٣,٩٧٨ تريليون جنيه.

صافي الاحتياطيات الدولية

صرح البنك المركزي المصري، عن ارتفاع صافي الاحتياطيات الدولية لنحو ٤٧,٣٩٤ مليار دولار بنهاية فبراير ٢٠٢٥، مقابل ٤٧,٢٦٥ مليار دولار بنهاية يناير ٢٠٢٥، ويواصل الاحتياطي النقدي للبلاد الارتفاع في الشهور الأخيرة، في ظل تحسن تدفقات النقد الأجنبي للبلاد، برغم التحديات الكبيرة التي تواجهها بسبب الظروف في المحيط الإقليمي، وطبقًا للخبراء فإن ارتفاع الاحتياطي للمستوى الحالي يعزز من قدرته على تغطية الواردات السلعية للبلاد، حيث تبلغ نسبة التغطية في الوقت الراهن أكثر من ٨ أشهر واردات.

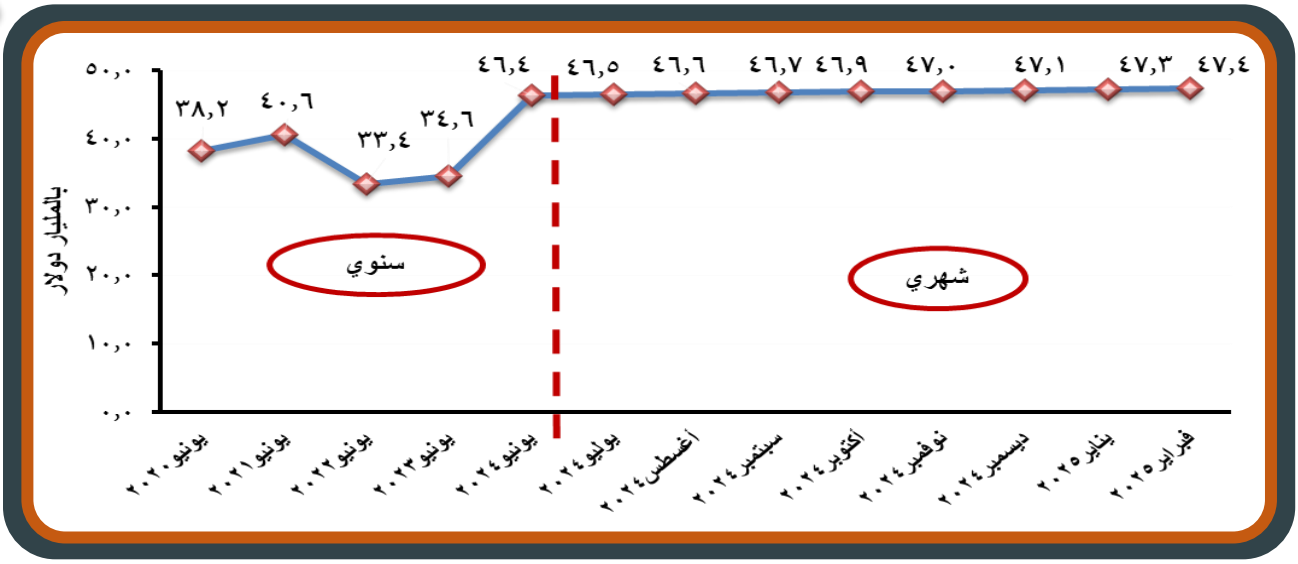

تطور أسعار العائد للإيداع والاقراض

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ الإبقاء على سعري عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العملية الرئيسية للبنك المركزي عند ٢٧,٢٥٪ و٢٨,٢٥٪ و٢٧,٧٥٪ على الترتيب. كما قررت الإبقاء على سعر الائتمان والخصم عند ٢٧,٧٥٪. ويأتي هذا القرار انعكاسًا لآخر المستجدات والتوقعات على المستويين العالمي والمحلي.

مؤشرات البورصة المصرية

صعدت مؤشرات البورصة المصرية بشكل جماعي خلال تعاملات شهر يناير ٢٠٢٥، حيث حقق رأس المال السوقي مكاسب بقيمة ٦٠ مليار جنيه خلال جلسات الشهر، ليغلق على ارتفاع بنسبة ٢,٨٪ عند مستوى ٢,٢٣٠ تريليون جنيه، مقارنة مع ٢,١٧٠ تريليون جنيه بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٤. وقد ارتفع المؤشر الرئيسي "EGX٣٠" بنحو ٠,٩١٪ إلى ٣٠٠١٠,٦ نقطة، كما صعد مؤشر " EGX٧٠ EWI " بنحو ٥,٠٢٪ مغلقًا عند ٨٥٥١,٩ نقطة.

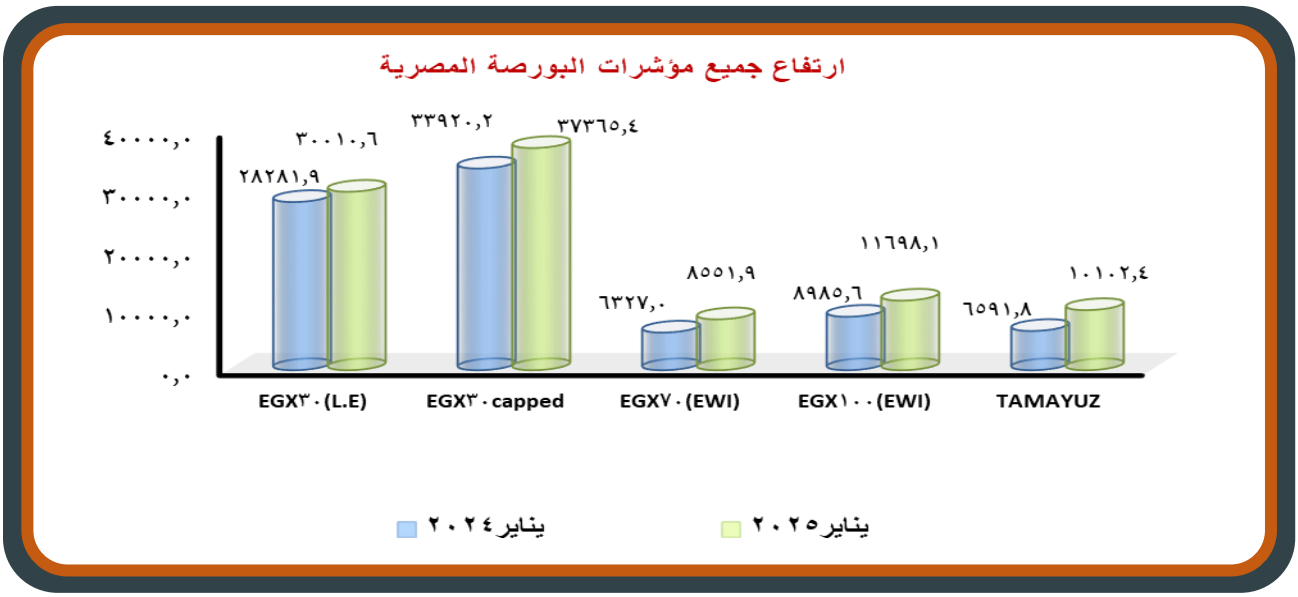

الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة

وفقا لتقارير البورصة المصرية، انخفضت قيمة الأوراق المتداولة المقيدة بالبورصة بدون صفقات لنحو ٧٢,٤ مليار جنيه خلال شهر يناير٢٠٢٥ مقابل ١٠٦,٧ مليار جنيه خلال يناير٢٠٢٤، بخفض بلغ نحو ٣٤,٣ مليار جنيه، بينما كانت قيمة الأوراق المالية في ديسمبر٢٠٢٤ قد بلغت ٧٨,٥ مليار جنيه.

مؤشرات السكان والعمل

تعداد السكان

أعلنت الساعة السكانية التابعة للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء أن عدد سكان مصر قد وصل حتى صباح يوم الخميس ٢٠ فبراير ٢٠٢٥ لنحو ١٠٧ ملايين و٣٥١ ألفًا و١٦٨ نسمة، مقارنة بنحو ١٠٧ ملايين و٢٨٠ ألفًا و٢٥٣ نسمة في ٢١ يناير ٢٠٢٥، ما يشير إلى زيادة قدرها نحو ٩٥ ألف نسمة خلال شهر واحد. وبلغ عدد سكان القاهرة نحو ١٠ ملايين و٣٩٥ ألفا و٨٤٩ نسمة، محتفظة بالمركز الأول بين محافظات مصر في قائمة الأكثر في عدد السكان، تليها محافظة الجيزة بعدد سكان بلغ ٩ ملايين و٧٠٢ ألفا و٥٨٥ نسمة، ثم محافظة الشرقية في المركز الثالث بعدد سكان ٨ ملايين و٧٠ ألفا و٩٤٤ نسمة.

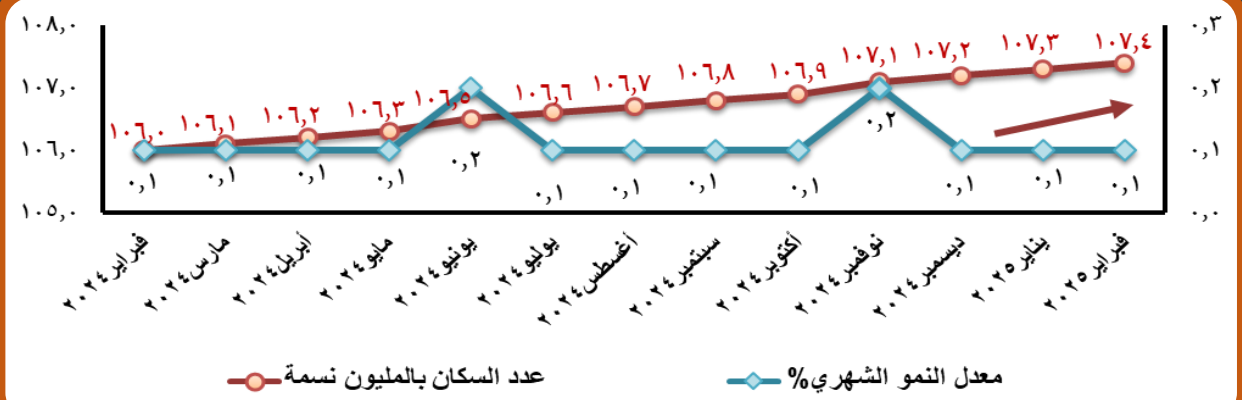

معدل البطالة

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، عن انخفاض معدل البطالة في مصر إلى ٦,٤٪ من إجمالي قوة العمل في الربع الرابع من عام ٢٠٢٤، مقابل ٦,٧٪ بالربع السابق عليه. وسجل تقدير حجم قوة العمل ٣٣,١٢٤ مليون فرد مقابل ٣٢,٢١٨ مليون فرد خلال الربع السابق بنسبة زيادة مقدارها ٢,٨٪ وقد بلغت قوة العمل في الحضر ١٤,٥٠٢ مليون فرد بينما بلغت في الريف ١٨,٦٢٢ مليون فرد، أما على مستوى النوع فقد بلغ حجم قوة العمل ٢٦,٥٥٥ مليون فرد للذكور بينما بلغت للإناث ٦,٥٦٩ مليون فرد.

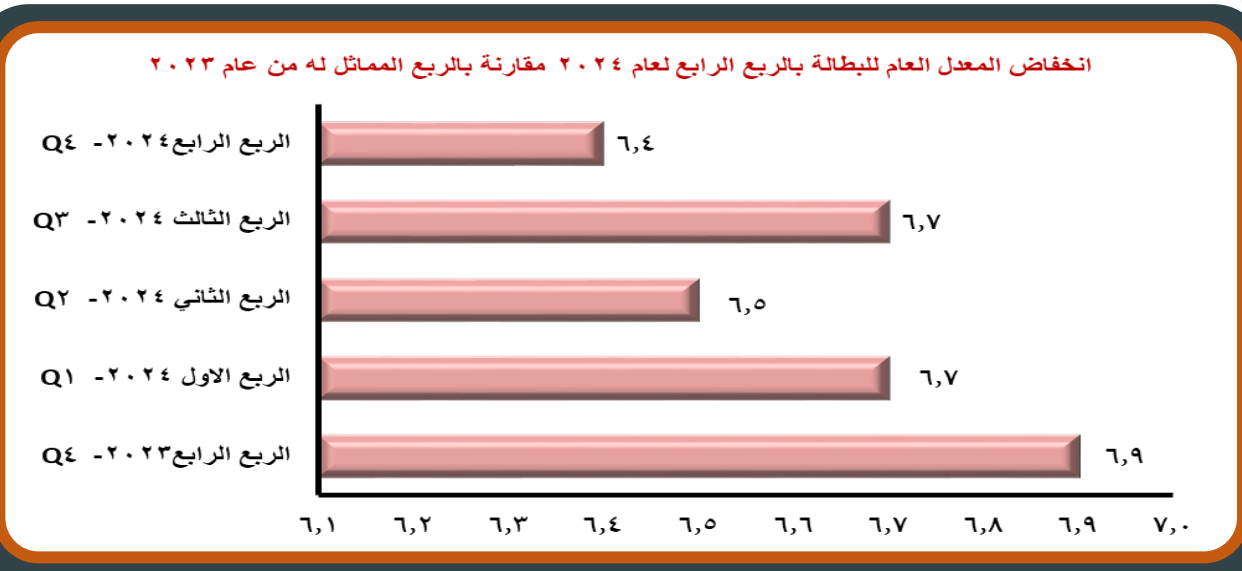

مؤشرات الاقتصاد المصري

- تصدر هذه النشرة دورياً عن الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار بقطاع الاستثمار والموارد ببنك الاستثمار القومي باللغة العربية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد.
- وتتحرى الإدارة المركزية للدعم الفني للاستثمار غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة.
- ولا يعتبر بنك الاستثمار القومي مسئولاً عن أي من التفسيرات أو الآراء الواردة بها ويسمح بنشر مقتطفات من هذه النشرة بشرط ذكر المصدر.